دور المؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي

أ. عبير جمعة الابيض•

المستخلص:

وإذا كانت العملية التنموية تنهض في الاساس بالمجهودات والنموذج والمخططات التي يقوم بها الدولة، فإن ذلك لا يمثل في تحقيقه سوى أحد وجهي العمله في عملية تنمية المجتمع – أما الوجه الاخر، وهو وجه فهم لا يقل في أهميته عن الوجه الاول، فهو الدور الذي تقوم به المنظمات والجمعيات الاهلية في تنمية المجتمع، وهي المنظمات التي اصطلح على تسميتها بمؤسسات المجتمع المدني، وهي كافة المؤسسات التي تعتمد على النشاط الاهلي والعمل التطوعي سواء في استقلالها عن الحكومة بشكل تام وخضوعها لإشراف ورقابة بعض أجهزة الدولة، والتي أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات فلي مجال تنمية المجتمع بالنظر إلي العديد من الابعاد، أولها طبيعة الخدمات والانشطة التي يمكن أن تقوم بها تلك مؤسسات الدولة الرسمية في مجال خدمة المجتمع، فالعيادات الصحية الاهلية ومؤسسات الاهلية. انما هي في الاساس تقوم بعمل مكمل لعدد من الاجهزة الرسمية التي تنشئها الدولة. ولكن بالنظر إلى السمات والظروف العامة التي تميز الاوضاع الاقتصادية بليبيا.

تجلد نامي –تجعل من الاعتماد الكلي على الدولة في الوفاء بالالتزامات الاساسية للموطنين عملية تخرج عن نطاق التنفيذ الفعلي، من هنا تأتي الاهمية الكبيرة لعمل المؤسسات والجمعيات الاهلية كدور متمم مكمل للأدوار المختلفة التي تقوم بها الدولة. وتأتي هذه الدراسة لتحاول توضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في المجتمع العربي الليبي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، التنمية، المجتمع المحلي

Abstract:

And if the development process mainly advances the efforts, model, and plans that the state undertakes, then this does not represent in its realization only one of the two aspects of its work in the process of developing society - as for the other aspect, which is aspect of understanding that is no less important than the first aspect, it is the role that it plays. Civil organizations and associations in the development of society, which are organizations that have been termed civil society institutions, and they are all institutions that depend on civil activity and voluntary work, whether in their complete independence from the government and subject to the supervision and control of some state agencies, which highlights the importance of the role that these can play Institutions in the field of community development in view of many dimensions, the first of which is the nature of services and activities that can be carried out by those official state institutions in the field of community service, private health clinics and private institutions. Rather, it basically performs a complementary work for a number of official agencies established by the state. But given the general features and conditions that characterize the economic situation in Libya.

Developing restraint - makes total dependence on the state in fulfilling the basic obligations of citizens a process that goes beyond the scope of actual implementation, hence the great

• جامعة طرابلس. كلية التربية جنزور

importance of the work of civil institutions and associations as a complementary role to the various roles that the state plays. This study comes to try to clarify the role that civil society organizations can play in achieving development in the Libyan Arab society.
Keywords: civil society institutions, development, local society

المقدمة:

إن التنمية عملية متعددة الابعاد تتضمن إجراء تغيرات عملية شاملة ومتكاملة تشمل كل جوانب الحياة في المجتمع. وتهتم التنمية بجميع الافراد والجماعات والتخصصات المختلفة من ناحية تفاعلها مع بعضها وتستهدف التنمية التحسين المستمر لرفاهية السكان وتحقيق العدالة في توزيع الدخل واقتلاع الفقر المطلق في المجتمع لذا توصف التنمية بأنها تحقيق التطوير المتكامل والشامل للمجتمع بهدف الوصول إلي الرفاهية والتقدم بكفاءة وفاعلية.

وللتنمية قيم، فالقيم لها تأثيرها الكبير على سلوك الافراد ويستخلصها من خبرة المجمعات المتقدمة أنه يتوافر فيها قيم مهمة مثل الانضباط والالتزام واحترام قيمة الوقت وأهميته لكى تنعكس عملية التنمية ايجاباً على المجتمع.

وإذا كانت العملية التنموية تنهض في الاساس بالمجهودات والنموذج والمخططات التي يقوم بها الدولة، فإن ذلك لا يمثل في تحقيقه سوى أحد وجهي العمله في عملية تنمية المجتمع – أما الوجه الاخر، وهو وجه فهم لا يقل في أهميته عن الوجه الاول، فهو الدور الذي تقوم به المنظمات والجمعيات الاهلية في تنمية المجتمع، وهي المنظمات التي اصطلح على تسميتها بمؤسسات المجتمع المدني، وهي كافة المؤسسات التي تعتمد على النشاط الاهلي والعمل التطوعي سواء في استقلالها عن الحكومة بشكل تام وخضوعها لإشراف ورقابة بعض أجهزة الدولة، والتي أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به تلك المؤسسات فلي مجال تنمية المجتمع بالنظر إلي العديد من الابعاد، أولها طبيعة الخدمات والانشطة التي يمكن أن تقوم بها تلك مؤسسات الدولة الرسمية في مجال خدمة المجتمع، فالعيادات الصحية الاهلية ومؤسسات الاهلية. انما هي في الاساس تقوم بعمل مكمل لعدد من الاجهزة الرسمية التي تنشئها الدولة. ولكن بالنظر إلي السمات والظروف العامة التي تميز الاوضاع الاقتصادية بليبيا.

تجلد نامي تجعل من الاعتماد الكلي على الدولة في الوفاء بالالتزامات الاساسية للموطنين عملية تخرج عن نطاق التنفيذ الفعلي، من هنا تأتي الاهمية الكبيرة لعمل المؤسسات والجمعيات الاهلية كدور متمم مكمل للأدوار المختلفة التي تقوم بها الدولة. وتأتي هذه الدراسة لتحاول توضيح الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في المجتمع العربي الليبي.

وفي هذا السياق تشير بعض الدراسات السابقة الذات العلاقة بدور مؤسسات المجتمع المدنيفي تنمية المجتمع ومن أبرزها مفهوم المؤسسات المجتمع المدني، من حيث الاهمية سواء على الصعيد المحلي، أو الصعيد العالمي ويلاحظ ان هذه الدراسات كانت قد ركزت على بعض الجوانب لمؤسسات المجتمع المدني لم تحاول في معالجتها الاشارة إلى المجتمع الليبي على وجه الخصوص.

وتنقسم محتويات البحث إلي: –

أولاً: –الإطار المنهجي للبحث ومكون من مشكلة البحث، وأهمية وأهداف – وتساؤلات، ومنهج، والمفاهيم.

ثانياً: –الإطار النظري للبحث، ومقسم إلى النظرية المفسرة، تاريخ مؤسسات المجتمع المدني، مفهوم المؤسسات المجتمع المدني، التنمية الاجتماعية، دو ر المؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع، والنتائج العامة للبحث.

أولاً: –الإطار المنهجي للبحث: –

مشكلة البحث: –

يشير موضوع المجتمع المدني العديد من القضايا والتساؤلات على الصعيد المجتمع بقواه وتكويناته ومؤسساته وأنماط ثقافية.

كما يشير أيضاً العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها ومؤسساتها في المجالات المختلفة، ذلكأن طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها أمام مؤسسات المجتمع المدني إنما تحدد سماتها وملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية، والكيانات الاجتماعية من ناحية أخرى، نظراً لما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني من خدمات، وما توفره من حماية للحقوق وما تعبر عنه من قيم انسانية داخل المجتمع في مواجهة أو إلي جانب مؤسسات الدولة السياسية. فقد تم الاهتمام بها من قبل الباحثين ودراسة فاعلية وجود والبحث في الدور المهم الذي تقوم به في المجتمعات العربية وفي ليبيا والتي تحاول أن ترسخ وجودها مقابل الدولة بمؤسساتها الرسمية.

حيث تشير بعض الدراسات السابقة إن هذه المؤسسات لم ترسخ واقعياً بشكل واضح تقع تحت تأثير النظام السياسي في مجتمعاتها بشكل مباشر حتى يكاد يتوقف وجودها على موافقة المباشرة، وهي تستمد قدرتها على البقاء من مساندة النظام السياسي لها، وعموماً والاستفادة من هذه الدراسة هي مقارنة بدور المؤسسات المجتمع المدني في تنمية، المجتمع مع توفر التحليل الاجتماعي حول دور المؤسسات وما تقوم به داخل المجتمعات ولقد رأت الباحثة دراسة هذا الموضوع لما له أهمية نظرية وعلمية. وفي إبراز المجالات والمؤسسات وعلاقتهما بالتنمية. وهذا في حد ذاته يشكل دافعاً قوياً لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.

لذلك يكمن مشكلة البحث في التساؤل رئيسي هو(التعرف على دور المؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي؟).

أهمية البحث: –

تكمن أهمية البحث في الآتي: –

- إنه يقدم مجهودات هذه المؤسسات بشكل علمي ويرسخ وجودها كقيمة مؤسسية ويعطيها الدافع اللازم لممارسة ادور المهم الذي يجب أن تلعبه لصالح المجتمع.
- إنه ينبه إلى الوعي المطلوب من المهتمين بهذا الدور بغرض تفعيله والاستفادة منه بشكل علمي ومنظم وحضاري.

اهداف البحث: –

يهدف البحث إلي هدف رئيسي يتمثل في التعرف على دور المؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي.

ينبثق من هنا الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية وهي: –

1– تسليط الضوء وابراز دور مؤسسات المجتمع المدني مبرزاً دور المنظمات كنموذج لهذه المؤسسات في الداخل والخارج.

2– المساهمة ولو بشكل متواضع في تقديم دراسة بحثية لي مفهوم بمؤسسات المجتمع المرئي في تنمية المنهج المحلي ونري أنها تلعب دوراً مهماً في تقديم خدمات والقيام بعمال لصالح أفراد المجتمع.

تساؤلات البحث: –

يضمن البحث جملة من التساؤلات متمثلة في: –

1– ما أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني في تنمية لمجتمع المحلي؟

2– هل هناك اسهام لمؤسسات المجتمع المدني بصنع السياسة العامة ومن بينها مؤسسة لها حضور عملي في تنمية المجتمع المحلي؟

منهج البحث: –

سيعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لغرض تحليل مطالب مؤسسات المجتمع المدني. والفهم الصحيح للواقع، وما تقوم به هذه المؤسسات.

مفاهيم البحث: –

الدور: –وهو نموذج للسلوك الاجتماعي السوي المرتبط بالوضع أو المركز الاجتماعي للفرد ويتطلب الدور القيام بأفعال وسلوكيات محددة متفق عليها اجتماعيا فالمختص الاجتماعي مثلاً كطالب من قبل عملائه ومشرفية وزملائه بالعمل والمتعرف حسب مقتضيات مهنته الموصوفة (حمزة مختار، 1982، ص185.).

المجتمع المدني: –كما يعرفه محمد زاهي المغربي بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح افرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والخلاف (زاهي المغيرني، 1995، ص5).

وتعريف ندوة المجتمع المدني التي تظمها مركز دراسات الوحدة العربية 1992وبأنها منظمات المجتمع المدني هي "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ومنها: الاغراض السياسية والثقافية، والعمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (زاهي المغيرني، 1995، ص79)

يعرف سعيد بن سعيد المجتمع المدني بأنه كل المؤسسات التي يتبع للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل او توسط الحكومة (بن سعيد، وآخرون، 1992، ص78).

المؤسسات الاهلية: –وهي عبارة عن مهمة في احكام هذا القانون كل جامعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لايقل عددهم عن عشرة لغرض غير الحصول على ربح مادي. (بن سعيد، وآخرون، 1992، ص91).

المجتمع المدني: –وهو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من اجل تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات المحلية وفي استقلال ببني سلطة الدولة، وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح اعضائها ومنها اغراض ثقافية ضمن برامج الجمعية (عبد الله، 1988. ص15).

التنمية: –وهي تغير كيفي أي نوعي في حياة المجتمع. ومن المنطلق نفسه يرى عبدالمفتاح حجاج إن التنمية هي إحداث تغيرات إلى الافضل في حياة الناس والمجتمعات وتحقيق التقدم لهم (حجاج، د – ت، ص13).

***التنمية الشاملة: –**

هي عملية مجتمعية واعية ودائمة وموجهة وفق إدارة وطنية متنقلة من أجل ايجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مصادر والقدرات المجتمع المعني، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه (مازن فارس رشيد، ص86.).

*التنمية الاجتماعية: –

هي العملية المهمة الخلق ظروف التقدم الاجتماعي في المجتمع عن طريق مشاركة الاهالي إيجابياً فلي هذه العملية، والاعتماد الكامل على مشاركة الاهالي قدر الامكان بل مبادرتهم (سميرة، 1993، ص5).

***التنمية الاقتصادية: –**

هي الاجراءات المستدامة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة والتي تساهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة (بيومي، 2007، ص15).

***المجتمع: –**

هو الإطار الاشمل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد ويطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها (قاسم، 2007، ص150)

***المجتمع السياسي: –**

هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والاحزاب السياسية التي تسعي للسيطرة عليها أو الضغط عليها (قاسم، 2007، ص150).

ثانيا: –الإطار النظري للبحث.

اولاً: –المنظومة المفسرة للبحث: –

1–نظرية الدور: –

ويعد مفهوم الدور من المفاهيم الاساسية في النظرية الاجتماعية كما أن الاسهامات النظرية حوله يشترك فيها مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانتربولوجيا ولذلك فغنه يمكن أن نميز بين الاختلافات في تفسير وتحليل ماهية الدور بهدف التوصل إلى فهم وتفسير الدور في إطار علم الاجتماع كما يتضمن الهدف الاستفادة من تغيرات العلوم الاخرى في تحليل الدور الاجتماعي وتغير أبعاد (فشيكة، 2009، ص161).

ولذلك فإنه يمكن اعتبار أن المنهج الجديد الذي أطلقته حزمة المفاهيم والادوات النظرية والمقاربات التطبيقية المرتبطة بالدور الاجتماعي قد رتب إعادة نظر كليه لقضايا دور مؤسسات المجتمع المدني

ودورها في التنمية المجتمع المحلي (أبوبكر، شكري، 2002، ص94.)، وأساس هذا الترتيب هو الفصل بين الدور المحدد بيولوجيا والدور باعتباره مكوناً اجتماعياً.

وتؤكد أغلب البحوث والدراسات التي أجريت حول التقم الاجتماعي للأدوار بين الجنبين على أن هذا التقييم ليس موجوداً في كل زمان ومكان فحسب بل أن هذا التقييم يكاد يكون ثابتاً والثبات يمكن اعتباره نسبياً لان مصدره هو التنمط الثقافي للأدوار. وهذا يعني أن أدوار النوع تتاثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية، والقانونية، وكما يشير الواقع الاجتماعي فإن الموقف الاجتماعي من هذه الادوار يتباين بحسب تباين هذه العوامل (فشيكة، 2009، ص178).

ويمكن القول أن التغيرات البنائية التي شهدها المجتمع الليبي وقد انعكس على المجتمع بشكل عام وعلى دور المؤسسات الاجتماعية وأدوارها في تنمية المجتمع بشكل خاص. وتبدو أكثر وضوحاً في تغير النسق القيمي مما أدى إلى ظهور قيم جديدة تتعلق بأدوار المرآة الليبية.

ولذلك فإن نظرية الدور قد تغير في اعتمادها إطار نظري لدراسة الادوار وكيفية أدائها والتوقعات المرتبطة بالأدوار داخل المؤسسات الاجتماعية، وأن ما قدمته نظرية الدور من تغيرات حول أسس التنظيم الاجتماعي، ومعاييرها الدور يمكن توظيفه في التحليل السوسيولوجي لدراسة التنظيمات والجماعات والسلوك الفردي وتباين الادوار على أساس النوع والتشخيص أدوار المؤسسات وماتقوم به داخل المجتمع الدولي (فشيكة، 2009، ص179).

ثانياً: -تاريخ مؤسسات المجتمع المدني.

لم تكن المؤسسة الاجتماعية وليدة الساعة، أو نتيجة قرار فوري لأشخاص متوقعين في قمة الهرم الاجتماعي، بل هي حلقة تاريخية تربط مراحل التطور الهيئات الاجتماعية، تعكس التراث التنظيمي لأعضاء المجتمع، ودرجة تفاعلهم مع المصالح والمواقف والاتجاهات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية (عمر، 1999، ص85.).

منذ1989 مسحي أي بداية انهيار المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي، انتشرت كتابات امريكية تعيد الاذهان مفهوم وفكرة المجتمع المدني. وتركز عليها بحيث حولتها إلى أداة تحليلية، وإلى قيمة معيارية، وإلي دعوة تغيرية في ان معاً، وكانت الفكرة قد راجت أولاً في السبعينات وذلك أبان الصراع بين نقابة العمال تضامن وبين الدلة في بولوتيا إلا أنها لم تكسب نفس الكفاوة قبل سقوط جدار برلين (ابوعائشة، 2010، ص33).

ولعل السبب في ذلك يرجع إلي قوة وهيمنة التراث الملوكسي وتنوعاته المختلفة في الوسط الثقافي والفكري للمشتغلين والباحثين في العلوم الاجتماعية السياسية، ولم تشهد الفكرة ولا المفهوم انتشاراً وتدولاً في

بلادنا قبل عام 1992 مسحي أي تاريخ انتهاء الحرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام والسقوط النهائي للمعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفيتي ذلك ن انبعات فكرة مفهوم المجتمع المدني قد ترافق مع ظهور شديد في السياسة والمجتمع (ابوعائشة، 2010، ص34).

ثالثاً:- مفهوم مؤسسات المجتمع المدني:-

إن الاستعمال الواسع لمفهوم مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع. كان في مجمله يدور حول مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ أعمال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السليمة والتنوع والاختلاف.

إن مفهوم المجتمع المدني لايعني فقط مفهوم الرابطة الاجتماعية لخارجي للاجتماع، بل إنه يرتبط ايضاً بمفهوم القانون وهو بذلك يجسد مفهوم السياسة الحديثة بوصفها تابعة من المجتمع البشري.

بالتالي فإن لفظي دولة ومجتمع مدني تتطابق ولايمكن الفصل بينهما (محمد، 2010، ص7)

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي تنظيمات او جمعيات خاصة يشئها الافراد بمبادرة خاصة منهم وبعيداً عن تأثير الحكومة، وتنشا عادة ك استجابة تلقائية للشعور بالحاجة غلي تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما. أما ملامحها العامة فيمكن أن نحددها في النقاط.

*إنها مؤسسات تطوعية تقوم بمبادرات شعبية، وتعتمد اعتماداً كلياً التالية على المساهمات من الافراد والهيئات، وهي بذلك تعكس احتياجات اجتماعية وثقافية أو اقتصادي، وفقاً لمجال عمل هذه المؤسسات (المجذوب، رسالة ماجستير).

*إنها مؤسسات لها إطار مؤسسي ولوائح ونظم منظمة لعملها، ومحدد لمجالاتها، وأنشطتها وشروط العضوية فيها.

*إنها لاتسعي إلى الربح، وإنما تسعى غلي الارتفاع بمستوى المجتمع في مجال نشاطها (هلال، 1999 – ص286.).

أنواع وخصائص مؤسساته المجتمع المدني.

1- **المؤسسات السياسية:** -وهي الكيانات السياسية والجمعيات السياسية التي تعمل للحصول الي السلطة وتنمية التغيرات السياسي من خلال افكارها وبرامجها السياسية المعلنة، ولها برامج وأهداف وقاعدة محددة مؤمنة اهدافها وقادتها. وتسعى إلى المشاركة والتنمية السياسية للمجتمع، ومن أبرز نماذج هذه المؤسسات الاحزاب السياسية.

2- **المؤسسات المهنية كاتحادات والنقابات والروابط:** -ويستهدف اعضائها تعزيز حياتهم المهنية وليس اوضاعهم الاجتماعية، وأعضاء مثل هذه المنظمات من مهنة واحدة كلهم وبالتالي تصبح مهمة هذه

المنظمات تقوية المهنية التي ينتمي إليها اعضاء المنظمة وتمثيل هؤلاء الاعضاء وتلبية رغباتهم ومساندتهم وتعزيز مصالحهم ويمثل لها نقابات المهندسين والاطباء والمحامين، جمعيات رجال الاعمال.

3- **المؤسسات التطوعية والاهلية:** -وهي منظمات تشكلت لتحقيق حاجات إنسانية ويكون على إدارتها من مجموعة من المتطوعين وتتلقي تمويلاً عبر مساهمات طوعية، وتستخدم متطوعين في تنفيذ برامجها ومشروعاتها.

4- **المؤسسات الثقافية:** -وتستهدف تلك المنظمات تعزيز وتشجيع بعض النواحي الفنية والانسانية وعادة ما تتلقي هذه المنظمات دعما ماليا حكوميات وهو ما يدفع إلي اعتبارها منظمات عامة وليست منظمات خاصة.

5- **المؤسسات الدينية:** -وتكون مهمتها دعم او تمثيل دين معين ويمثل لها بالمساجد والكنائس ويمكن لهذه المنظمات الدينية ألا تنجز مهمات أخرى بخلاف دعم الدين، بل يمكن أن تنشئ منظمات أخرى يصبح هدفها الرئيسي ليس دعم الدين، ومن ثم تكون هذه المنظمات المنشأة. بحبس هدفها – إما اجتماعية أو مهنية او تعليمية ونحوها (فطومة سالم محمد، ص 14).

أهمية مؤسسات المجتمع المدني على المحتوى المحلي: -

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني بمثابة مدراس للتنشئة السياسية على الديمقراطية في المجتمع الأكبر، كالالتزام شروط العضوية وحقوقها وواجباتها المشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع إلي الرأي الاخر، وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات وقبول النتائج سواء كانت على هوى عضواً ولم تكن (فطومة سالم محمد، ص 28).

كما تعمل مؤسسات المجتمع المدني كقنوات للمشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة وبالتالي تطوير التنمية السياسية في المجتمع المدني كما تمارس مؤسسات المجتمع المدني بعض الرقابة على العمل الحكومي والوكالات الحكومية، كذلك التأكيد على شرعية تضارب مصالح الجماعات ومعالجتها بالطرق السياسية، وليس باستحواذ السلطة قهراً واغتصاباً (فطومة سالم محمد، ص 29).

برزت هذه المنظمات بسبب محدودية قدرة الدول أن لم يكن عجزها في مواجهة التحديث والمتغيرات بكفاءة والفاعلية، من هذه التحديات والتي ارتبطت بظهور العولمة زيادة الاهتمام بحقوق الانسان ونشر الديمقراطية ومشكلة زيادة عدد السكان، وانتشار ظاهرة الفقر ومشكلة الهجرة من الريف غلي المدن ومن دول الجنوب الفقيرة إلي دول الشمال الغنية وتدمير البيئة، هذه الاوضاع زادت من أهمية وجود المنظمات غير الحكومية ذات الصيغة الدولية. مؤسسات المجتمع المدني الدولية أو العالمية. يملئ الفراغ والقيام

ببعض المهام والتحدي لبعض المشـــاكل التي قد يصـــعب على الدولة القيام بها، ومن أمثلة هذه المنظمات منظمة العفو الدولية، ومنظمة السـلام الاخضـر، وهي منظمات تراقب أداء الدول في مجال حقوق الانسـان ونشر الديمقراطية ومحاربة الفقر، والمحافظة على البيئة (فطومة سالم محمد، ص 32).

- رابعاً:- التنمية الاجتماعية.

تعد التنمية الاجتماعية بمفهومها العام عملية واعية موجهة لصـــياغة بناء حضـــاري اجتماعي متكامل يؤكد فيه المجتمع هويته وذا الفنية وإبداعه.

والتنموية بهذا المعني تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفاعلية والايجابية بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات وانتهاء بالانتفاع بمردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود المجتمع من أجل صـــالح المجتمع مع التركيز على صـــالح القطاعات، والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكبر من ســـواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءتها، وتحســـين أوضاعها.

وبذلك تكون التنمية الاجتماعية وسيلة ومنهجاً يقوم على أسس عملية وعملية مدروسة لرفع مستوى الحياة واحداث تغير في طرق التفكير والعمل والمعيشـــة في المجتمعات يلائم حاجات المجتمع وتقاليده وقيمة الحضارية.

والتنمية هي تلك العملية الضرورية الواعية في سبيل الوصول إلي غاية هي الانماء على انه انبثاق ونمو كل الامكانيات وطاقات الكافية فلي كيان معين بشكل متكامل وشامل ومتوازن سواء، كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمعاً (هبات، فاتت، 193، ص11.).

وبما لاشـك فيه أن هدف التنمية الاجتماعية هو دراسـة العنصـر الانسـاني وتوجيهه وإبراز فعاليته في عملية التنمية واستغلال المبادأة والطاقة البشرية والمادية استغلالاً جيداً فلي زيادة الانتاج وتحقيق مستويات أفضـل لمعيشـة المجتمع، ولاتكون تلك الفاعلية المطلوبة من دون اشـتراك اعضـاء المجتمع فلي التفكير والاعداد وتنفيذ المشـروعات التنموية، لذلك من الزم الامور من أكثرها حســماً وجود بعض الدوافع الفردية والاجتماعية وتنشيطها، وأساليب السلوك وأشكال التنظيم الاجتماعي التي تساعد على توظيف جهود التنمية بخدمة صالح المجتمع توظيفاً فعالاً ورشيداً.

وبوجه عام تعتبر عملية التنمية قضـية معقدة ومتشـابكة الجوانب، تختلف معوقاتها فلي عديد من الابعاد المتداخلة، فلها خصـــائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة بعمل بعضـــها ومن خلال بعض، ومعوقات التنمية او تحديات التقدم بالنســـبة للدول النامية متعددة ومتباينة تبعاً لظروف كل مجتمع وخصـــائصـــه وإمكانياته (شفيق، 1994، ص48)

وإن هذا الموقف الذي نجده اليوم له جذو ر في الماضـــي، يرفض ليس فقط الدولة كما هي قائمة، بل الدولة كمشروع مدني ديمقراطي، أي تلك التي يتميز فبيبها ما هو ديني مما هو سياسي، والتي تكون السياسة فيها شـــأناً إنســـانياً، تقام فيها المؤســـســـات المجتمع المدني بناء على المشـــاركة والتعاقد (اللجنة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي اسياد الاسكواه، 2001، ص354).

ولازالت منظمات المجتمع المدني تعاني من عقبات تحد من انشـــائها وعملها بفعالية. وتشـــكل أهم هذه العقبات، المعيقات البيروقراطية المتمثلة بســـيطرة الســـلطات العامة على منظمات العمل الاهليوبتراجع الان موقف الســـلطات العربية من الجمعيات الاهلية بين الرفض، والتوظيف، والحرية المقيدة وعملية بفعالية. وأن تعمل منظمات المجتمع المدني نفســـها إلي حركة جماعية واســـعة الانتشـــار، تقوم على العمل الاجتماعي الجماعي الجماعي والقابل للاستمرار بالمواردالذاتية.

ويلاحظ التقرير التنمية البشـــرية 2009 أن الاقطار العربية تقف عند مفترق طرق. والخيار هو: –هل تستمر حركة المنطقة في التاريخ حكومة بالقصـور الذاتي، بما فيه دوام البني المؤسـسـية وأنماط الفعل التي انتجت الازمة الراهنة في التنمية، أم سيقوم في المنطقة مشـروع للنهضـة غايته مسـتقبل زاهر لأبناء الوطن العربي (برنامج الامم المتحدة الانمائي ،2002، ص7).

خامساً: –دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المجتمع المحلي.

ويبدو أن تطورات بعينها دفعت إلي الاهتمام بالكشـف عن دور مؤسـسـات المجتمع المدني في المنطقة العربية، تمثلت في التغيرات والتمولات التي بدأت تتجه إليها الدول العربية وإزاء الديمقراطية وتكرسـيها والاخذ بسـياسـة التحول اقتصـاد السـوق وتشـجيع القطاع الخاص وهو ما تواكب مع تراجع نسـبي لدور الدولة في بعض مجالات الانفاق العام على الخدمات العامة كالصـــحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، علاوة على رفع شعارات محاربة الفساد والشفافية واحترام حقوق الانسان وقبول الاخر (أبوعائشة، ص3).

وفي الوقت الذي تزايد فيه عدد من المؤسسات المجتمع المدني وتنوع نشاطها وتغير مفاهيم البعض منها وفلســـفة كالجمعيات الاهلية والمنظمات الخيرية والرعاية الاجتماعية والتي كانت تماثل منطلق لعملها لتطرح مفاهيم التنمية والمشـــاركة الشـــعبية كاقترابات من شـــأنها تعظيم دور هذه الجمعيات إزاء ســـلطة الدولة (أبوعائشة، ص7).

وتعتبر مؤسـسـات المجتمع المدني ضـرورية لأي مجتمع، ويجب أن توجد ضـمانات دسـتورية وقانونية تجعل لوجودها صفة الشرعية سواء في ظل نظام ديمقراطي أو استبدادي (كعوان، 2008، ص42).

ومؤسسات المجتمع المدني هي التشكيلات التي تنشأ مستقلة عن الحكومة مثل منظمة ثقافية أو حقوقية، جمعية، مؤسسة أهلية، نقابة، منتدى، ووجودها يعد ضرورياً ومفيداً للمجتمع وللحكومة، ومن أوجه كثيرة، فمثلاً هي تؤطر الناس في مجموعات على أسس حديثة وتنظيم أدائهم وعلاقاتهم بعيداً عن العضوية، وهي تصبح بمثابة قنوات يعبر من خلالها المواطنون عن أرائهم واحتياجاتهم، وعن طريقها ينفذوا الانشطة التي تخدمهم وتعود على المجتمع بالنفع كماأن هذه المنظمات تتيح للمواطنين التنفيس عن رغباتهم، فضلاً عن أنها تعبر عن حالة التنوع في المجتمع وتساعد على اظهارها بصورة شرعية وسليمة بمؤسسات المجتمع المدني مفيدة للمجتمع والحكومة لجهة انها تقدم خدمات لشرائح المحددة في المجتمع موجهة أنها تسد بعض الثغرات الناشئة عن عجز الحكومة في إطار الخدمات. وفي الجمعية الخيرية يجمع الاموال وتعيد توزيعها على الفقراء والمحتاجين والمؤسسة الاهلية ذات النشاط الثقافي تسهم فلي دعم الثقافة وتوعية عدد معينمن المواطنين حول قضية معينة كالصحة أو البيئة، والمنظمة الحقوقية تساعد في تزويد المواطنين بمعرفة القانونية. ومركز التدريب يعمل على تمكين الافراد من الحصول على الخبرات ومهارات ليصبحوا قادرين على القيام بمهام مثل كتابة تقرير صحفي جيد، أو مراقبة الانتخابات، أو التوعية السياسية، او مساعدة الفقراء، أو محو أمية مجموعة من الافراد (قنديل، 1995، ص49).

يشير هنا إلي أن هناك خلط بين مفهوم مؤسسات المجتمع المدني وبين منظمات المجتمع المدني ويعتبر مفهوم المؤسسة بأنها هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية. وهي أنماط منتظرة للسلوك الذي تم الاعتراف به وتنميته من قبل المجتمع، حيث أن المؤسسات هي تنظيمات تتمتع بشرعية لاجتماع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم عبر الزمن، ومن هنا فإن تطويرها يأتي في اطار التغيرات في البيئة الاجتماعية، ويذكر أن تختلف مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات والاحزاب السياسية التي تسيطر أو تسعى للسيطرة على السلطة، نظراً لأنها تستهدف رعاية مصالح المجتمع والحد على تلك المصالح، العمل على اصلاح الدولة وكذلك مساعدتها في التنمية، إن هذا الرأي يرى انه لايجب ادخال الاحزاب السياسية ضمن المؤسسات المكونة للمجتمع المدني (قنديل، 1995، ص37)

اما تعريف المنظمات، فتعرف بأنها وحدات اجتماعية ذات غرض ودور محدد داخل اطار مؤسسي اوسع، وان تطويرها لايؤدي بالضرورة إلي التغيرات في البنية الاجتماعية (ابوعائشة، ص38.).

وإن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلي تقييم مؤسسة كالمجتمع المدني من حيث فاعليته لأحداث التغير وتأثيره على مستويات العربي وقدرته على العمل الجماعي ومن ثم فإن المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات ((وليس مجرد تنظيمات أو منظمات)) تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكلما تطورت هذه المؤسسات كلما تطور دورها في عملية التغير وكلما اتسمت بمرونة أكبر في استجابتها البيئة الاجتماعية (قنديل، 1995، ص51)

وهناك بعض التساؤلات حول ما هي هذه المؤسسات التي تشكل المجتمع المدني وتعتبر بمثابة قنوات يعبر بواسطتها ومن خلالها المجتمع الحديث عن مصالحة وأهدافه، وتمكنه من الدفاع عن نفلسه بطرق سليمة، واقفة بذلك في مواجهة طغيان الدولة أو سلطة الدولة (قرنفل، 1997، ص57).

ويتفق أغلب المفكرين والباحثين على أن النقابات والجمعيات الثقافية والحقوقية والاحزاب السياسية تشكل أهم مقومات المجتمع المدني، وإذا كانت انتماء النقابات والجمعيات المختلفة الي المجتمع المدني لايشير أي نقاش ولا اعتراض، فإن اعتبار الاحزاب السياسية، احد مكونات هذا المجتمع المدني على العكس من ذلك، يشير الكثير عن الاسئلة، على انه لامجال للحديث عن مجتمع مدني داخل مجتمع معين وإلا مقابل وجود هيئات وتنظيمات أخرى مختلفة، ومن هنا يمكن القول أن المجتمعات المعاصرة تتكون من ثلاث مستويات، المستوى الاول: ينظم للسلطة السياسية الحاكمة الممارسة لكل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية المخولة لها من طرف الدستور أو القانون، والمستوى الثاني: يتكون مما يمكن تسميته بالمجتمع السياسي الذي يضم النخبة السياسية المؤخرة داخل الاحزاب السياسية، والمستوى الثالث: هو الذي يضم المجتمع المدني. وكل مستوى من هذه المستويات الثلاثة يضم علاقة تقارب وتناظر مع المستويين الاخرين (قرنفل، 1997، ص52).

وهكذا فإن السلطة السياسية تشترك مع المجتمع السياسي في كون اهتمامها ينصب أرائها وتصوراتها السياسية، بينما تكتفي الاحزاب السياسية او المجتمع السياسي في اغلب الاحيان بالتعبير عن أرائها السياسية دون القدرة على تنفيذها وتطبيقها منتظرة الفرصة المواتية لذلك. كما أن كلاً من المجتمع السياسي والمجتمع المدني يلتقيان في كونهما لايمارسان السلطة، ولكنهما يختلفان في كون الاحزاب السياسية تحصر في أغلب الاحيان اهتمامها في القضايا السياسية، بينما يهتم المجتمع الدمني بقضايا بعيدة عن مجال الفعل السياسي المباشر وان كانت احياناً تكون ذات رهانات سياسية واضحة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للجمعيات النسائية وجمعيات حقوق الانسان وجمعيات حماية المستهلك (قرنفل، 1997، ص97).

ويذكر أن تختلف مؤسسات المجتمع المدني عن المؤسسات والاحزاب السياسية التي تسيطر أو تسعى للسيطرة على السلطة، نظراً لأنها تستهدف رعاية مصالح المجتمع الحد من تسلط الدولة على تلك المصالح والعمل على اصلاح الدولة وكذلك مساعدتها في التنمية، أن هذا الرأى يرى انه لايجب ادخال الاحزاب السياسية ضمن المؤسسات المكونة للمجتمع المدني، وان السياسة حسب تعريف ماكس فيبر:- هي مجموعة من المجهودات التي تقوم بها الفرد او الجماعات المنظمة من أجل المشاركة في السلطة أو التأثير على توزيعها، سواء بين مجموعة من الدول، أو بين مجموعة من الفرقاء داخل دولة واحدة وأن كل رجل يمارس السياسة يطمع في السلطة؛ إما لآنه يعتبرها وسيلة من أجل تحقيق غايات معينة مثالية ام أنانية، أو

لأنه يرغب في السلطة لنفسه، من أجل الاستمتاع بالشعور بالفخر الذي يتولد عن ذلك (مريدة، 2005، ص2).

ومن هنا يتضح الفرق الواضح بين الاحزاب السياسية وبين مكونات المجتمع المدني، ذلك أن كل الاحزاب السياسية تعمل على الوصول إلي السلطة واحتكار العنف البدني الشرعي، وهي تقوم بكل الاعمال ولتدابير التي تراها مناسبة لتحقيق ذلك، وعلى رأسها المشاركة في الانتخابات والعمل على احراز أعلى قدر ممكن من اصوات الناخبين من أجل الوصول إلي السلطة، ومن تم فإن الوصول إلي السلطة السياسية هي هدف في حد ذاته بالنسبة لكثير من الاحزاب، وهذا اما يفسر اقدام الاحزاب على تغير مواقفها والتراجع عن بعض مبادئها من أجل استمالة الناخبين وبالتالي الوصول إلي السلطة لذلك تصنف الاحزاب السياسية فلي اطار ما تم تسميته بالمجتمع السياسي، اما المجتمع المدني بمختلف مكوناته. فإن أقصى ما يطمح إليه هو مراقبة العنف البدني الشرعي، كما هو الشأن مثلا لجمعيات حقوق الانسان، حتى لايستعمل استعمالاً اعتباطياً أو مصلحياً، أما الرغبة في احتكار هذا العنف فإن أي مكون من مكونات المجتمع المدني لايطالب به، وحسب التصور فإن الاحزاب السياسية لاتدخل في نطاق المجتمع المدني (حسن قرنفل، 1997).

وإن مؤسسات المجتمع المدني هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فهي إذاً مؤسسات ادارية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها، ولذلك على النقيض تماماً من مؤسسات المجتمع البدويالفردي التي تتميز بكونها مؤسسات طبيعية يولد الفرد منتيماً إليها مدمجاًفيها لايستطيع الانسحاب منها مثل القبيلة والطائفة والعشيرة...الخ.

وإذاً فالبحث في حضور أو غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الاقطار لابد من أن ينطلق من النظر في وضعية المدن في ذلك القطر هل هي تهيمن على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها أم ان المجتمع البدوي الفردي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمة وفكره (ابوعائشة، ص39.)

ونظراً إلي الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات كمدراس للتنشئة السياسية على الديمقراطية ودورها في الدفاع عن مصالح أعضائها في مواجهة منافسيها وخصوصا من مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وفي مواجهة الدولة أيضاً، أطلق عليها البعض الموجه الثالثة للديمقراطية. كما تساهم مؤسسات المجتمع المدني في بناء الدولة الحديثة، إذ لاتوجد دولة حديثة بدون مؤسسات المجتمع المدني. وذلك من خلال تجديد النخب الحاكمة عن طريق التداول السلمي للسلطة، عبر آليات الانتخابات وصندوق الاقتراع، كما تطور وتتأس شرعية الدولة والنخب الحاكمة على قبول المجتمع المدني لها (فطومة سالم محمد، ص29.).

سادساً: -النتائج العامة: -

1- إن هذه المؤسسات لم تترسخ واقعياً بشكل واضح تقع تحت تأثير النظام السياسي في مجتمعاتها بشكل مباشر حتى يكاد يتوقف وجودها على موافقة المباشرة وهي تستمد قدرتها على البقاء من مساندة النظام السياسي لها.

2- وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني ودورها داخل المجتمع تساهم في الرفع من مستوى الوعي لدى المواطن بأهمية ممارسة الديمقراطية والتي تعني في أبسط صورها لسلطة الشعب والتي من خلالها تم معالجة أي قصور أو خلل إن وجد.

3- فإن المجتمع المحلي أثبت قدرته على تحوير دور المنظمات داخل كل مؤسسة اجتماعية.

4- لابد من دعم المؤسسات، كما أن ذلك سيساعد الدولة على التحقيق من اعباء الخدمات الملقاة على عاتقها اتجاه المواطنين؛ وهو ما يؤدي إلي توفير النفقات وبالتالي إمكانية الاهتمام بشؤون أخرى ترى الدولة الانفراد بالقيام بها دون غيرها.

5- ان القوانين أو المشرع داخل المجتمع المحلى قد أسرع في تناول وتنظيم المؤسسات المجتمع المدني سواء بالقوانين الاساسية أو القوانين المكملة، غلا أن هذه القوانين اثبت تدخل الدولة الواضح في هذه المؤسسات وخصوصاً قانون 19لسنة 2001ف الذي اثبت ذلك في عدة مواقع منها كالإشهار، وعدد الاعضاء والموارد المالية.

قائمة المراجع المستخدمة: –

أولا الكتب

1- أميمة أبوبكر (2002) نسرين شكرى. المرآة والجذر إلغاء التميز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين. – دمشق: دار الفكر.

2- أماني قنديل (1995) المجتمع المدني في مصـــر في مطلع الغية الجديدة. – مصـــر: مركز ابن خلدون.

3- حسن قرنفل (1997) المجتمع المدني والتنمية السياسية أم تكامل. – أفريقيا الوسطى: د–ن.

4- حمزة مختار(1982) أسس علم النفس الاجتماعي. – ط2. – د–م: د–ن.

5- خالد مصـطفي قاسـم (2007) إدارة البيئة والتنمية المسـتدامة في ظل العولمة المعاصـرة. – الدار الناشر الجامعية: الإسكندرية.

6- رفعت رشـــيد هبات، وصـــلاح فأتت، (1963) تنمية المجتمع، المركز العربي للتنمية المجتمع. – القاهرة: د–ن.

7- سـعيد بنعيد وآخرون (1992) المجتمع لمدني في الوطن العربين مركز الدراسـات الوحدة العربية. – بيروت: د–ن.

8- ســـميرة كامل محمد علي وأحمد مصـــطفي فاطر (1993) التنمية الاجتماعية، الإطار النظرية والنموذج المشاركة. – الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

9- عبد الفتاح حجاج (د–ت) التنمية، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم. – تونس: د–ن.

10- علاء الدين هلال (1999) تطور النظام السـياسـي في مصـر من 1903 – 1990. – القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسي.

11- مازن فارس رشيد (2004م) إدارة الموارد البشرية. –ط 2. – د–م: د–ن.

12- محمد أحمد بيومي (2007) علم اجتماع القيم. –ط3. – الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

13- معن خليل عمر(1999) البناء الاجتماعي انساقه ونظمه. – عمان: دار الشروق.

14- حمد شـــفيق (1994) التنمية الاجتماعية، دراســـات في قضـــايا التنمية ومشـــكلاته المجتمع. – الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

15- محمد زاهي المغيربي (1995) المجتمع المدني والتمول الديمقراطي في ليبيا. – القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

ثانياً:- الرسائل العلمية

1- رجب محمد محمود أبوعائشة (2010) مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا، دراسة حالة جمعية اعتصموا للأعمال الخيرية. كنموذج، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

2- فطومة سالم محمد (2010) مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا وحماية حقوق الانسان، قسم القانون العام، الاكاديمية الليبية، طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة.

3- مصباح عبد السلام صالح المجذوب (2008) دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية السياسية، دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير، قسم الدراسات الاقليمية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس.

4- نزار كعوان (2008) المجتمع المدني والمشاركة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا.

ثالثاً:- المجالات والدوريات.

1- عائشة محمد فشيكة (2009)." نظرية الدور المفاهيم الاساسية وأبعاد التحليل". - مجلة كلية الآداب، جامعة طرابلس، ع12.

2- محمد عبد القادر سبيقة (2008) ."دور الجمعيات الاهلية الخيرية في تنمية المجتمع الليبي" . - مجلة جامعة ناصر الاممية، ع2.

3- إسماعيل صبري عبد الله (1988) ندوة الاهرام عن حرب اكتوبر وحاجتنا إلى العقد الاجتماعي الاهرام، القاهرة.

4- حمدى عبد العزيز(2005) جريدة أفاق عربية، مصر، ع708.

رابعاً:- التقارير واعمال الندوات

1.التنمية البشرية في الوطن العربي، بحوث الندوة الفكرية التي تضمنها الامانة العامة، الجامعة للدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسياد لاسكوا، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، بيروت، 2001م.

2.تقرير التنمية الانسانية العربية، ينشره برنامج الامم المتحدة الانمائي المنطقة الغربية، 2002م.